الإدارة المحلية في الجزائر بين المعين والمنتخب وتأثيرها على الحوكمة المحلية

ط.د. ملال مختارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة

ملخص الدراسة:

الجماعات المحلية في الجزائر تمثل أساس النظام اللامركزي للتكفل بمطالب الساكنة المحلية وتسيير شؤون الإقليم ، بوجود إدارة على مستوى هذه الأخيرة تجمع بين سلطة محلية منتخبة وسلطة أخرى معينة ،إن هذه الازدواجية تشكل في بعض الأحيان تضاربا يمكن من خلاله عرقلة وتقييد الأداء الجيد والفعال للإدارة المحلية ،خاصة مع ظهور مفهوم الحكم الراشد القائم على إعادة بناء الأداء المطلوب للإدارة المحلية بما يتوافق ومصالح المواطنين. لذا تهدف هذه الدراسة إلى تفسير إشكالية السلطة المحلية في الجزائر القائمة بين السياسي والإداري وتأثيرها على حوكمة الإدارة المحلية .

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة المحلية ،الجماعات المحلية ،المنتخب المحلي، السلطة المعينة.

Résumé de l'étude:

Les collectivités locales en Algérie représentent la base du système décentralisé pour veiller à ce que les exigences locales de la population et la conduite des affaires du territoire, la présence de la direction à ce dernier niveau qui combine une autorité locale élue et certains autres pouvoirs, si cette dualité constitue parfois un conflit permettant d'empêcher et de limiter le fonctionnement bon et efficace de l'administration locale, en particulier avec l'émergence du concept de bonne gouvernance fondée sur la re-performances requises pour la construction de l'administration locale conformément aux intérêts les citoyens. cette étude vise à expliquer le problème de l'autorité locale en Algérie entre l'impact politique et administratif sur la gouvernance actuelle de la gestion locale.

Mots-clés:

Governance locale, Les collectivités locales, l'acteur local, Autorité désigné.

مقدمة:

تقوم اللامركزية على توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية ومصلحية مستقلة، لكن تبقى تحت إشراف السلطة المركزية وتوجيهها ، وهدفها تقريب الإدارة من المواطن و تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتعتبر من أحد أساليب التسيير الإداري تعتمده الدولة الحديثة، وتعد الجزائر واحدة منها تستعمله كأسلوب للتسيير الإداري، وقد تبنته ويظهر ذلك في مختلف دساتيرها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.حيث منح المشرع للجماعات المحلية اختصاصات واسعة جمع فيها بين سلطة

منتخبة تتمثل في أعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخاب من قبل المواطنين المحليين ، يتم اختيارهم من طرف المواطنين، وسلطة تختار عن طريق التعيين من قبل السلطة المركزية.

فهذه الجماعات المحلية تناط بها مسؤولية التسيير المحلي وفقا لتحقيق التنمية والنجاعة،خاصة مع ظهور مفاهيم جديدة على مستوى الإدارة العامة تمثلت في الحكم الراشد كمقاربة للتقليل من السلبية التي عرفتها الإدارة المحلية ،وأصبحت تقاس درجة نجاح أنظمة الحكم بمدى تحقيقها لمؤشرات الحكم الراشد على مستوى إدارتها المحلية التي تعتبر الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية ،وهي الأقرب إليه والادرى بتطلعاته.

إشكالية الدراسة:

إن الازدواجية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر يخلق في بعض الأحيان تضاربا من شأنه التأثير على تبني الحكم الراشد على مستوى الإدارة المحلية لذا تتمحور الإشكالية كالآتي :**إلى أي مدى تأثر العلاقة بين السياسي والإداري في الإدارة المحلية في الجزائر على تجسيد الحوكمة المحلية ؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدارسة كالتالي:

المحور الأول: الجماعات المحلية بين المنتخب والمعين

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي للمنتخب المحلي

ثانيا:الإطار القانوني والتنظيمي للسلطة المعينة

المحور الثاني: الحوكمة والإدارة المحلية

أولا: مبررات الحوكمة المحلية

ثانيا:المبادئ الأساسية للحوكمة المحلية

المحور الثالث: تأثير الازدواجية في الإدارة المحلية في الجزائر على الحوكمة المحلية.

المحور الأول: الجماعات المحلية بين المنتخب والمعين

من المتعارف عليه أن اللامركزية الإدارية في الجزائر المتمثلة في جماعتين محليتين هما البلدية والولاية ،يتم تسيرهما على وجود سلطتين سلطة منتخبة تتمثل في أعضاء المجلس الشعبي البلدي ،وأعضاء المجلس الولائي بالنسبة للولاية ، وسلطة معينة تتمثل في الوالي ،وفي هذا المحور سيتم تحديد الإطار القانوني والتنظيمي لكلا الفئتين .

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي للمنتخب المحلي(رئيس المجلس الشعبي البلدي)

يعتبر الانتخاب أداة ديمقراطية تجمع بين طرفين المنتخب والمنتخب من أجل التعبير عن الإرادة الشعبية في المجالس المنتخبة (الديمقراطية التمثيلية)، وفي هذا السياق اتجهت الجزائر إلى وضع إطار تشريعي إلى جانب المؤسسي (البلدية والولاية) من أجل ضبط الجوانب الخاصة بالمنتخبين وتحديد وظائفهم ضمن قانوني البلدية والولاية ،بالإضافة إلى قانون الانتخابات . تتمثل المجالس المحلية في الجزائر في المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي ،حيث يمثل كليهما الهيئة المنتخبة للبلدية والولاية .

المادّة 65 : ينتخب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها خمس (5) سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة .تجري الانتخابات في ظرف الأشهر الثلاثة (3)التي تسبق انقضاء العهدة الجارية .غير أن العهدة الجارية تمدد تلقائيا في حالة تطبيق التدابير المنصوص عليها في المواد 104 و107 و110 من الدستور[1] .

حيث يتشكل هذا الأخير من مجموعة من المنتخبين من قبل سكان البلدية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لمدة خمس سنوات ويختلف حسب التعداد السكاني للبلدية.[2] و يتم سير عمل المجلس وفق مداولات تتمثل في دورات عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة 05 أيام، بالإضافة إلى عقد دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلثي الأعضاء أو بطلب من الوالي.[3]

1- انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعد قانون البلدية رقم 10/11، الإطار التشريعي المتعلق بالبلدية والمفسر لأشغال البلدية وسير أعمالها، ومن خلال هذا القانون تتكون البلدية من هيئة انتخابية تتمثل في المجلس الشعبي البلدي يترأسها منتخب من المتصدر للقائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات ،وفي حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المرحة أو المرشح الأصغر سنا. ويتم تنصيبه من طرف استدعاء الوالي لأعضاء المجلس خلال 15 يوما التي تلي إعلان نتائج الانتخابات ،وبهذا يكون المشرع قد مم الفترة التي كانت في القانون رقم 90-08 ،ثمانية أيام وبحفل رسمي من خلال جلسة علنية يرأسها الوالي.[4]

حيث يتشكل هذا الأخير من مجموعة من المنتخبين من قبل سكان البلدية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لمدة خمس سنوات ويختلف حسب التعداد السكاني للبلدية.[5]

2- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي: يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها و باسم الدولة.

- **بصفته ممثلا للبلدية**

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسم التشريفية والتظاهرات الرسمية .ويمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية ضمن الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي وينفذ ميزانية البلدية وهو الأمر بالصرف.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للبلدية وإدارتها.

- **بصفته ممثلا للدولة:**

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية. وبهذه الصفة يكلف لاسيما بالسهر على احترام وتطبيق التشريع المعمول بهما.

لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية.وبهذه الصفة، يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.

يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته تفويض إمضائه للمندوبين البلديين والمندوبين الخاصين ولكل موظف بلدي وهذا في المجالات المحددة المشار إليها في قانون البلدية.

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي للمعين (الوالي)

يعتبر منصب الوالي منصب حساس في هرم الوظائف في الدولة لذا يختص بالتعيين فيه رئيس الجمهورية دون غير ، ضمن الوظائف السامية في الدولة .يعين وفق للشروط العامة والخاصة فالعامة التي تتوفر في كل موظف والخاصة بكونها من الوظائف السامية.[6] أي يعين عن طريق مرسوم رئاسي طبقا للمادة 78 من الدستور،له ازدواجية وظيفية، هو ممثل الدولة على مستوى الولاية ومفوض الحكومة.

يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات ويضمن تنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي طبقا للمادة 102 من القانون 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة،كما يطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية، طبقا للمادة 103 من قانون الولاية.

ينشط الوالي وينسق ويراقب المصالح والمؤسسات العمومية الموضوعة في الولاية.

يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية. ويؤدي باسم الولاية، كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية. ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذلك.

يمثل الوالي الولاية أمام القضاء كطالب أو مدافع ما عدا الحالة التي يكون فيها الأطراف المتنازعين هم الدولة والجماعات الإقليمية. يعد الوالي، في الإطار التقني، مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليه، وهو الآمر بصرفها.

المحور الثاني: الحوكمة والإدارة المحلية

بالتالي يمكن تعريف الحكمانية المحلية الرشيدة governance local Good بأنها:"استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"، كما نقصد بالحكمانية المحلية "الحكم الراشد للإدارة المحلية، التي تعتبر أساسية في إنشاء و إدامة الحكومة التي تتجاوب مع اهتمامات المواطنين، و تعمل على إدامة العملية الديمقراطية"، من منطلق أن الحكمانية الجيدة المحلية تعتبر خطوة أساسية في تحسين مستوى الحكمانية الوطنية"، و يوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن، المنعقد في صوفيا ديسمبر 1996 ،عناصر الحكمانية المحلية الرشيدة على النحو التالي [7]:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية بموجب قانون .
-لا مركزية مالية و موارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- بيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

وعرفها المشرع الجزائري في القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية بأنه :"الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية ."[8]

أولا:مبررات ظهور مفهوم الحوكمة :

أن ظهور مفهوم جديد في الحقل المعرفي يرتبط بمتغيرات وتحولات جديدة يمكن للمفهوم تفسيرها ووصفها ويمكن تفسير أسباب ظهور الحوكمة في كتابات البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى جملة من العوامل:

-حدوث تغيرات على مستوى دور ووظيفة الدولة ومكوناتها الرئيسية فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة وضرورة الاعتراف بسلطات المجتمع المدني وفعاليات القطاع الخاص ، وهذا نتيجة لفشل إدارة التخطيط المركزي مجالات التنمية الشاملة مماأدى إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني [9].

استمرار تراجع الأداء الاقتصادي لغالبية الدول النامية فرغم التقدم الذي حققته الدول النامية في المسيرة التنموية منذ استقلالها إلى أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب للتنمية ،وذلك بسبب استمرار وجود العديد من المعوقات التي باتت تعثر الحركة التنموية لهذه الدول وهذا ما بينته الإحصائيات ،فنجد مثال أن معدل نمو دخل الفرد العربي خلال العقدين الماضيين هو 5.0%سنويا بالإضافة إلى زيادة في حجم المديونية ،كل هذه العوامل وأخرى وقفت عائقا أمام تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال القيام بعملية واعية ومدروسة ومنسقة الاستغلال الموارد المتاحة بطريقة رشيدة[10].

- العولمة تعد من بين المصطلحات الأكثر رواجا في نهاية القرن 20 بحيث عبر عنها الأستاذ" جورج طرابشي ":بأنها الظاهرة التاريخية لنهاية القرن 20 وبداية القرن 21 ويعرفها بأنها إستراتيجية تقوم على 3مبادئ- :

-نشر الليبيرالية لتشمل كافة النشاطات – تحرير التجارة – فتح الحدود – لينجم عنها توسيع التجارة الدولية .فالعولمة كمسار كان لها أثار عميقة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو العسكري وفي إعادة تشكيل خريطة موازين القوى في النظام العالمي وكذا في مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي لتنحصر قوة الدولة خاصة في البلدان الأقل نموا لصالح سيطرة منتجي السلع والخدمات بالإضافة إلى تهديد الثقافة والحضارة الوطنية من خلال نشر ثقافة أمريكية ونمط ليبيرالي من عادة صهرها وتشكيلها في هوية عالمية الأفكار والضغط على الهوية والشخصية الوطنية المحلية وهو ما أدى إلى انتقال مفهوم الحوكمة على المستوى المحلي والوطني إلى المستوى العالمي .

-الثورة المعلوماتية والتغيرات المعلوماتية التي فرضت قيم ومبادئ جديدة على الإدارة لمواكبة التطور التقني والإلكتروني .

- تنامي دور الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة وإعادة النظر في عالقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات المجتمع المدني، حيث أصبح للفاعلين المجتمعيين دور أكبر في التأثير على السياسات العامة والإدارة.

دعوات الإصلاح الخارجي وموجات التحول الديمقراطي التي تنادي بضرورة إصلاح أنظمة الحكم وضرورة تفعيل نظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والمساءلة والحفاظ على الحريات العامة وحقوق الإنسان ومكونات أساسية للحكومة الصالحة.

التغيرات المعاصرة للعلوم الإدارية والتي تتميز ببناء العلاقة بين الدارة والمواطن على أساس الزبونية وفق منطق اقتصادي.

تركيز تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بذا صدورها سنة 1990على عنصر التنمية البشرية في عملية التنمية من مختلف أبعادها.

-ظهور مفاهيم جديدة للتنمية متمثلة في التنمية السياسية. والتنمية الشاملة،والتنمية المستدامة ،بأبعاد ومستويات جديدة.[11]

ثانيا:مبادئ الحوكمة المحلية:

تعتبر الحكامة في السلطة والإدارة المحلية من أهم آليات إعادة تشكيل الأداء العام للسلطة والإدارة .وهذا من اجل تقليص وتيرة الفساد بشتى أنواعه، وتحذي مفصلي نحو خلق مجتمعات خدمية وإنتاجية وظيفية،في ظل غياب للشفافية وعنصر الرشادة في التسيير المحلي خاصة في الدول النامية ،هذا جعل الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحدد مجموعة من المؤشرات يكمن من خلالها قياس مدى الرشادة من عدمها وتتمثل في :: المشاركة ، الشفافية، حكم وسيادة القانون، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة وخاصة في تكافؤ الفرص، الكفاءة والفعالية، المساءلة والمحاسبة، الرؤية الإستراتيجية.

المحور الثالث: تأثير الازدواجية في الإدارة المحلية في الجزائر على الحوكمة المحلية.

تعد العلاقة بين المنتخب والمعين على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر عائقا أمام تجسيد الحوكمة المحلية ، فلابد من أن يكون هذا التكامل في الوظائف محركا لتفعيل مبادئ الحكم الراشد في بعده الإداري والسياسي بتوفير كل الظروف الملائمة من أجل تطبيق مبادئ الحكم الراشد .وهذا يعود إلى أسباب جعلت للمعين أسبقية على المنتخب وتتمثل في :

*إن المشرع الجزائري اعتمد مبدأ الانتخاب في التسيير المحلي من خلال مجالس محلية تعبر عن الديمقراطية المحلية للسكان ، بحيث يقوم بإعطاء الحرية للناخب وذلك بإبعاده عن كل تأثير مادي ،أو إكراه معنوي فيما يخص اختياره أو تصويته، حيث أنه لا يكون معبرا عن روح الديمقراطية إلا إذا كان فيه مشاركة لرأي الناخب مع مشاركة عدد معتبر من المواطنين و إذا كان الانتخاب من أحد أساليب

تحقيق الديمقراطية فذلك يشترط وجود الكفاءة والتكوين، إلا أن الظروف السياسية والاجتماعية أدت إلى غير ذلك، و هذا ما يؤثر سلبا على الاستقلالية فينتج عنه تدني مستوى التأهيل لدى المنتخبين و نظرا لمحدودية أداء المنتخبين منح للأجهزة المعينة اختصاصات محلية. حيث أن وجود هيئات منتخبة يعني وجود اللامركزية، لكن يلاحظ أن المنتخب المحلي غير متمكن من تسيير شؤون المواطنين في إطار الجماعات الإقليمية لتدني مستوى التأهيل لدى المنتخبين، فالمشرع الجزائري لم يضع شروط لانتقاء المنتخب المحلي بل قام بإطلاق حرية الترشح و كذلك عدم تمكين المنتخبين من إجراء دورات تكوينية. وحتى أن الوزارة برمجت دورات تكوينية لفائدة المنتخبين المحلين حول مقاربات جديدة للديمقراطية التشاركية و الحوكمة إلا أن هذه الدورات لم تقلل من مظاهر الفساد بكل مظاهره الذي نطلع عليها يوميا عبر القنوات الإخبارية حول الصفقات المشبوهة ونهب المال العام الذي يحصل على مستوى البلديات.

*منح الأجهزة المعينة اختصاصات محلية على حساب أداء المنتخبين المحليين أدى عدم تمكن المنتخبين من تسيير الشؤون المحلية إلى منح الأجهزة المعينة على المستوى المحلي اختصاصات محلية، وأدى ذلك إلى المساس باستقلالية الجماعات الإقليمية، و تتمثل أهم هذه الأجهزة في الوالي، الذي لديه صلاحيات واسعة مقارنة برئيس البلدية الذي هو منتخب من قبل الشعب.

*الوصاية المشددة على الجماعات الإقليمية:حيث أن البلدية تمثل الجماعة الإقليمية إلا أن تمارس عليها رقابة وصائية مشددة ،تتمثل في الرقابة على الأعضاء ،الرقابة على الأعمال والرقابة على المجلس.كما خول قانون البلدية للوالي التدخل في حالات عديدة في سير البلدية مثلا ميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإرادة ونفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس، وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإن البلديات ليست لها سلطة على أموالها.

بالإضافة إلى الرقابة على خطط التنمية والمشاريع: تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعارضها مع الخطة الوطنية، وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية ومراقبة كيفية إنفاقها من طرف الوالي الذي يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية، فالعديد من الصلاحيات قد تحولات إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة له على المستوى المحلي.[12] كل هذا يجعل من رئيس البلدية يرى نفسه انه تابع للوالي وليس منتخب من طرف الشعب ،ودائما يعمل لكسب رضا هذا الأخير مما يفقده مركزه الأساسي المستمد من الشرعية .

*كذلك المواطن له دور في ذلك حيث أصبح يتجه غالى طرح انشغالاته على الولاة أكثر من المنتخبين ،وهذا يرتبط بسببين الأول: أن المعين وبحكم انه معين من السلطة المركزية فهو تحت رقابة مشددة تحتم عليه

العمل بجدية من اجل النهوض بالتنمية ،والأمثلة كثيرة صراحة عن ولاة قدموا نهضة تنموية للولاية أكثر من المجالس المنتخبة.والسبب الثاني يأس المواطن من المنتخب المحلي ورؤيته انه لا يقدم شيئا في مجالات التنمية بل عمله أصبح روتينيا بتحضير أعمال تفتقد إلى تحديد الأولوية التنموية للمواطنين ،وتبقى دائما في الأعمال المتداولة عبر عهدات متلاحقة.

-تفعيل العلاقة بين المنتخب والمحلي وفقا لمبادئ الحوكمة المحلية:

يجمع أغلبية الدارسين للقانون الإداري والإدارة العامة على أن الإدارة المحلية تقوم علة ثلاثة عناصر رئيسة:-الاعتراف بوجود مصالح محلية مشتركة، الإشراف على هذه المصالح من قبل هيئات منتخبة ومستقلة- خضوع هذه الهيئات المنتخبة لرقابة السلطة المركزية.[13]

ومن هذا المنطلق تعد السلطة المحلية الجامعة بين المعينة والمنتخبة عنصرا أساسيا للحوكمة وأصبحت محل اهتمام العديد من الدول حيث أن الدور الاستراتيجي للمسيرين العموميين المحلين هو تنفيذ السياسات العامة ،بالإضافة إلى حل ومواجهة المشاكل والصعوبات في البيئة المحلية بحكم احتكاكهم بالمواطن المحلي.والقول أن القطاع العمومي في حاجة إلى ميزة تتمثل في وجود رجل إدارة فعال سواء كان منتخب أو معين ،ما هو إلا مرادف لضرورة وجود أشخاص قادرين على ترقية المتغيرات المؤسساتية لفائدة المواطنين .حيث أن نجاح أي سياسة تنموية على المستوى المحلي مرتبط بالكفاءات القيادية المحلية سواء منتخبة أو معينة ،التي تتمركز على مختلف مستويات تنفيذ القرار التنموي المحلي.[14]

وقد لجأت العديد من الدول لتبني استراتجيات شاملة لتنمية العمل التسييري داخل الإدارة المحلية لما لها من دور في تحيق الحوكمة بكل أبعادها. فالعلاقة بين المنتخب والمعين في الإدارة المحلية لابد من أن تعمل على تعزيز فكرة الرشادة داخل الإدارة المحلية من خلال :

-مكافحة الفساد:

من المتعارف عليه أن الفساد أصبح ثقافة تنظيمية سائدة للحصول على الخدمات العامة ،فرجل الإدارة المحلية باعتباره يمثل السلطة الأعلى له دور كبير في محاربة الفساد من خلال محاسبة ومسائلة مرؤوسيه، بحيث تعد المسائلة أداة مهمة لتحقيق نجاعة العمل الإداري،إذ تعتبر المساءلة هي أولى حلقات التطوير الإداري والإصلاح الإداري على حد سواء.[15]وذلك في إطار الرقابة الإدارية الفعالة حسب المعاييرالتالية:الوضوح،المرونة،السرعة،الاقتصاد،التكلفة،الملائمة،الموضوعية.حتى لا يكون هناك انعدام الثقة بين الحاكم المحلي والمحكوم المحلي.فلابد ان تكون المسائلة وفقا لمعايير موضوعية وليست شخصية من أجل تصفية الحسابات.

-**المشاركة:** تعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، التي. طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، ولكي تكون المشاركة فعالة ،يجب أن يتوفر لدى الأفراد والجماعات فرص وافية ومتساوية على جدول أعمال السلطات المحلية[16] .وقد بات نموذج الإدارة التشاركية حقيقة مفروضة على واقع المنظمات إذا أرادت الانتصار في المجالات المختلفة ،وتتمثل القيادة التشاركية في إقامة العلاقات الإنسانية الطيبة بين المعين والمنتخب مبنية على الثقة والعمل من اجل المصلحة العامة، وبهذا يمنع من وجود أفراد يسبحون خارج هذا الفضاء .وتتضح أيضا من خلال علاقاتهما واتصالاتهما الدائمة التي تفتح الباب أمام المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطن في المشاركة في صنع القرار المحلي.

-**تحقيق النجاعة والفعالية داخل الإدارة المحلية:** تعد تحقيق الفعالية في الإدارة العامة أهم مؤشرات وجود الحكم الراشد. وهذا من خلال جودة الخدمات العمومية المقدمة من طرف الإدارة العمومية للمواطن . إضافة إلى قدرة هذه الأخيرة على تنفيذ السياسات العامة بصورة جيدة ،وهذا ما ينقص الإدارة الجزائرية ،لذا فالتعاون الإداري على المستوى المحلي يمكنه تحقيق هذا المبدأ ويجعل كل الأجهزة قادرة على تحقيق النجاعة والفعالية للخدمات العمومية للمواطن المحلي.

-**تحقيق التنظيم الجيد:** من البديهي والضروري أن كل إدارة هي بحاجة لتنظيم محكم يضبط من خلاله الأدوار والمهام الوظيفية ،وهنا يتجسد دور هذا العنصرين في تحقيق التنظيم المثالي داخل الإدارة والعمل على تحقيق الانسجام والتنسيق بين المستويات الفرعية وذلك من خلال عملية التنسيق و التوجيه .

-**الشفافية:** كعنصر أساسي للحوكمة يتضح هنا توفير تسهيلات في جعل المعلومات المتعلقة بتنظيم الإدارة وسيرها وكيفيات اتخاذ القرارات في مختلف السياسات المحلية في يد المواطن وعلى علم بها، مع الحرص على تبسيط الإجراءات الإدارية واستقبال كافة شكاوى المواطنين .أي تحقيق مبدأ الشفافية الإدارية.وهذا ما ينقص الإدارة المحلية في الجزائر.

-**تكريس فكرة الديمقراطية:**

تعد أهم عنصر لتحقيق الحوكمة المحلية ،لذا لابد من منح صلاحيات موسعة للمجالس المنتخبة بحكم أنها تجسد الديمقراطية التمثيلية ،بالإضافة إلى العمل داخل هذه المجالس وفقا لمبدأ الديمقراطية والسير على رأي الأغلبية ، بمعنى العمل بمبدأ التسيير الجماعي والتفاعل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية.

-تفعيل الشرعية:

وهذا لابد من يسعى المنتخب المحلي لتحقيقه وذلك من خلال جعل المواطن يضع ثقته في الإدارة والحكم وإحساسه بأن من يقوم بتسيير شؤونه المحلية هم أشخاص صالحين هدفهم تحقيق المصلحة العامة.وليس المصلحة الخاصة مما يولد عنده رضا واقتناع بشرعية السلطة.

الخاتمة:

نستنج في نهاية هذه الدراسة والتي حاولنا من خلالها تفسير العلاقة بين المنتخب والمعين على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر ومدى تأثير هذه العلاقة بين السياسي والإداري على تحقيق الحوكمة المحلية كمقاربة معاصرة في الإدارة والحكم. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تجمع الإدارة المحلية في الجزائر بين سلطة منتخبة تتمثل في المجالس المحلية،وسلطة معينة يمثل الوالي المحور الأساسي فيها .
- نوع العلاقة بين المنتخب المحلي والمعين توضح في إطارها التشريعي هيمنة للسلطة المعينة على حساب السلطة المنتخبة ،التي من المفروض آن تتمتع بالأسبقية.
- فعالية السلطة المعينة وكسبها الثقة المواطن جعلها تعلو على السلطة المنتخبة بصفة كبيرة.
- العلاقة القائمة على الوصاية المشددة من قبل السلطة المعينة والممثلة للسلطة المركزية على المجلس الشعبي البلدي، تعد حاجزا أمام تحقيق الحوكمة المحلية.

ولهذا تم تبني التوصيات التالية:

-تهيئة بيئة ملائمة لتفعيل تسيير وترشيد إدارة الجماعات المحلية.

-التكثيف من الدورات التكوينية الخاصة بالمنتخب المحلي باعتبار المورد البشري العنصر الأساسي في نجاعة الإدارة المحلية.

- العمل على إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لعمل الجماعات المحلية ،وذلك بتوسيع صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية ،والتقليل من الوصاية المفروضة على هذه الأخيرة.

- إعادة النظر في آليات ضبط العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات الإدارة المحلية.

قائمة الهوامش والمراجع :

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 16-10 مؤرخ في 25 غشت سنة 2016 ،المتعلق بنظام الانتخابات،الجريدة الرسمية،الصادرة في 28غشت2016،العدد 50،ص 9.

[2]- برازة وهيبة، "تجسيد الانتخاب لاستقلالية الجماعات المحلية بالجزائر"،**المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة ،بجاية، العدد01،سنة 2014،ص 213.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 11- 10،المؤرخ في 22جوان2011،المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية ،العدد37،الصادرة في 03جويلية 2011.

[4]-عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية :رقم 11-10المؤرخ في 22 جوان2011**،الجزائر:(جسور للنشر والتوزيع)،2011،ص 220.

[5]- برازة وهيبة، "تجسيد الانتخاب لاستقلالية الجماعات المحلية بالجزائر"،**المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة ،بجاية، العدد01،سنة 2014،ص 213.

[6]-عبد الهادي بلفتحي ،**المركز القانوني للوالي في النظام الإداري الجزائري** ،رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2011، ص3

[7]- بومدين طاشمة،**الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، عدد 26 جوان2010،ص 31.

[8]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06،المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية ،العدد 15

[9]-عبد النور ناجي ،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر :دراسة حالة الأحزاب السياسية، **مجلة المفكر** ،العدد03،ص 03.

[10]-آسيا بلخير ، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذجا :(2007/2000)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر ،2009،ص31 .

[11]- ميلاد مفتاح الحراثي، **منظمات الإدارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجوارية**، الامارات العربية المتحدة، لبنان: (دار الكتاب الجامعي)،2016،ص 76.

[12]-مرازقة عيسى، "معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 14، جوان 2006، ص 195.

[13]- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع :دراسة تحليلية لدور البلدية، الجزائر:(دار الأمة للنشر والتوزيع)،2014،ص 34.

[14]-جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**،الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2014،ص162.

[15]-بومدين طاشمة، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، سنة 2015،ص476.

[16] -بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، سنة 2015،ص 107.